

المدارس الدينية الباكستانية: الحاجة إلى الإصلاح الداخلي ودور المساعدات الدولية

سليم ح. علي

باحث زائر، مركز بروكنجز الدوحة
أستاذ مساعد في جامعة فيرمونت

والإستراتيجية الرامية إلى "تحفيف المستنقع" بتأسيس مدارس حكومية بראהة إلى جانب المدارس الدينية، وهي الإستراتيجية التي يبدو أنها المنهج المتبع حالياً من قبل المانحين، قد لا تلاقي النجاح الكبير. فسوف تلجأ المدارس الدينية فوراً إلى إستراتيجية دفاعية بوصم المدارس الحكومية بمصطلحات على شاكلة نظرية المؤامرة وستظل قادرة على استقطاب تلاميذ من العائلات المتحمسة للتدين. هناك حاجة إلى الاستثمار في تحسين التعليم في جميع أنحاء باكستان وفي جميع أنواع المدارس، بما فيها المدارس الدينية. والطريقة الوحيدة لحل مشكلة المدارس الدينية هو الانخراط في عملية إصلاح تركز على التعددية ومهارات حل النزاع والتي يمكن إدارتها من قبل الحكومة الباكستانية بمساعدة من غيرها من الدول الإسلامية وعلماء المسلمين.

يهدف هذا الموجز إلى تقديم توصيات إلى الحكومة الباكستانية والمجتمع المدني وكذلك إلى صناع السياسات في الولايات المتحدة والمانحين الدوليين بخصوص المدارس الدينية في باكستان. ومن الجدير بالذكر أن المدارس الدينية متواجدة في جميع أنحاء باكستان في المناطق الريفية والحضرية. لكن بعض أبرز المدارس الدينية موجودة في المراكز الحضرية مثل كراتشي، ولاهور وإسلام آباد، أو في مراكز حضرية متوسطة الحجم مثل جنوبي البنجاب. وعلى خلاف المناطق القبلية "التي لا تخضع للقانون" نسبياً، فإن هذه المدارس الدينية موجودة في مناطق لا تزال قبضة الحكومة فيها قوية إلى حد معقول. وكثيراً ما يتم إرسال تلاميذ من المناطق القبلية والأجزاء النائية من الحدود الشمالية الغربية إلى هذه المدارس للتعليم ومن ثم فمن الواضح أن إستراتيجية الإصلاح المقدمة في هذا الموجز هي سياسة قابلة للتطبيق ضمن الديناميكيات الحالية لسيطرة الدولة الباكستانية.

الحاجة إلى العمل

لا شك أن المدارس الدينية تقدم خدمة اجتماعية مهمة في جنوب

يمكن تتبع نشوء الحركات الإسلامية المسلحة في باكستان خلال العام 2008 والعام 2009 والعملية العسكرية الناشئة عن ذلك في وادي سوات إلى غرس الأيديولوجيات المتطرفة بين الشباب في المنطقة الحدودية. هناك اختلاف كبير بين المحللين بشأن دور المؤسسات التعليمية، مثل المدارس الدينية²، في الإرهاب. ففي العام 2005، ذكر بيتر بيرغن وسواتي باندي، في سلسلة مؤثرة من المقالات، أن الاهتمام بالتعليم الإسلامي كان كله "خرافة المدارس الدينية". وأسند بيرغن وباندلي تحليلهما إلى دراسة مثيرة للجدل للبنك الدولي عن العدد الفعلي للمدارس في باكستان، فأياً أنه "على الرغم من أن المدارس الدينية قضية مهمة في التعليم وتطوير العالم الإسلامي، إلا أنها ليست تهديداً ولا ينبغي أن يُنظر إليها على أنها تهديد للولايات المتحدة" ويرجع هذا بسبب عددها الصغير نسبياً ولأن الإرهابيين الذين هاجموا الغرب لم يدرس غالبيتهم في هذه المدارس الدينية³.

لكن وحيث أن عدداً من مسلحي وادي سوات وأتباعهم قد انحدروا من هذه المدارس الدينية، فقد تحولت البوصلة مرة أخرى. فمع استهداف خطوط إمداد الناتو من قبل هؤلاء المسلحين في باكستان، يكتشف المحللون الآن أن الصراع الأهلي في المنطقة الحدودية من باكستان قد يكون بنفس القدر من الخطر على المصالح الغربية. كما أن للمدارس الدينية بالفعل دور مهم في معادلة الصراع التي يجب النظر فيها بعقلانية. ومن شأن التركيز على المشكلة الأساسية، ألا وهي إصلاح المناهج وإلحاق الخريجين بمهن، أن يوفر طريقاً يخرجنا من هذا التضارب السياسي بشأن المدارس الدينية.

وفي الأونة الأخيرة، كان هناك توجه بين المحللين نحو القول بأنه ببساطة يمكن تجاهل المدارس الدينية لأنها قليلة العدد نسبياً مقارنة بعدد المدارس الحكومية أو الخاصة⁴. ومثل هذه المقاربة يشوبها التضليل لأنها تقترض بأن النسبة المطلقة للمدارس لها علاقة بالصراع المتنامي ولأنها كذلك تعمل وفق منطق خاطئ يرى أنه بمجرد بناء مدارس بديلة أفضل سوف تحوّل أنظار التلاميذ عن تلك المدارس الدينية.

آسيا. ويمكن كذلك للمدارس الدينية، إذا تمت إدارتها بصورة جيدة، أن تقدم شبكة أمان مهمة شبيهة بما تقدمه منظمات المجتمع المدني الأخرى. لكن لا الحكومة الباكستانية ولا صناعات السياسات في الولايات المتحدة سيرضون بالوضع القائم في المدارس الدينية الباكستانية وذلك للأسباب التالية:

(أ) يحصل خريجو المدارس الدينية على فرص توظيف محدودة لأن مجموع مهاراتهم محدود نسبياً مقارنة بخريجي المدارس الأخرى وذلك بسبب مناهجها القديمة.

(ب) غالباً ما تفسر الحداثة في المدارس الدينية على أنها إمكانية الحصول على الحواسيب والبنى التحتية الجيدة. لكن مثل هذه السمات ومن دون تغييرات ملائمة في المناهج تجعل من خريجي المدارس الدينية عرضة أكثر للتجنيد من قبل المنظمات المتطرفة التي تمارس عملها على شبكة الإنترنت⁵.

(ج) مع أن الغالبية الساحقة من المدارس الدينية غير مرتبطة بأي من المنظمات الإرهابية الدولية، إلا أنها تميل إلى الاحتفاظ بنظرة عالمية إقصائية للآخر، سواء إن كانت من داخل الطوائف الإسلامية أو من أتباع الديانات الأخرى.

(د) في حين أن العدد الكلي للمدارس الدينية يشكل جزءاً بسيطاً من العدد الإجمالي للمدارس في باكستان، إلا أن تأثيرها لا يزال كبيراً في الأجزاء الأكثر عزلة في البلاد والتي هي الأكثر عرضة للراديكالية.

وعليه، ينبغي على الحكومة الباكستانية أن تضطلع بدور قيادي في أي جهد يهدف إلى إصلاح المدارس الدينية وباستطاعة الحكومات الأجنبية أن تساعد بطرق بناءة في هذا الصدد. وحالياً يتم إنشاء المنظمات الإسلامية الإصلاحية في جميع أنحاء العالم ويمكن تيسير التبادل المعلوماتي بين هذه الجماعات والمدارس الدينية في باكستان من قبل المنظمات الأجنبية؛ بحيث يمكن أن يتم ذلك على شكل ورش عمل مشتركة وفرص أخرى للتفاعل المتبادل والتي لا تكون في الغالب متاحة من دون مساعدة من المانحين على نطاق واسع من العالم الإسلامي. إن العديد من الدول الإسلامية مثل إندونيسيا تنظر إلى علماء الدين الباكستانيين نظرة شك كبير بسبب سمعة البلاد كحاضنة للتطرف. وبالتالي فهم يترددون في منح تأشيرات دخول لعلماء مسلمين للقيام بزيارة إليها. يمكن للمنظمات الغربية أن تسهل مثل هذا التفاعل عبر تيسير إجراءات الحصول على التأشيرات. كما أنه من المفيد للمانحين الغربيين أن ينخرطوا في مثل هذه العمليات لمراقبة مدى التقدم في التخفيف من النزاعات. كذلك، يجب على الوكالات الأجنبية والأمريكية أن تربط بين الأجندة الإصلاحية للمدارس الدينية وبين القدرة على الحصول على العيش الكريم ومشاريع تنمية أخرى.

منهجية الدراسة

تستند هذه المذكرة إلى دراسة علمية للمدارس الدينية في باكستان أجراها المؤلف بمنحة من معهد السلام في الولايات المتحدة⁶ وقد تم تجميع البيانات الأولية حول المدارس الدينية من حيث الجوانب الديموغرافية، والمناهج، والتعصب المذهبي من خلال استبيانات مؤسسية لجميع المدارس الدينية في منطقتين ركزت عليهما هذه الدراسة - أمحدبور (منطقة ريفية في جنوبي البنجاب) وإسلام آباد (العاصمة). وقد قدمت هذه المقارنة مبانة بين الواقع الريفي والواقع الحضري لأغراض التحليل. وتم إجراء مقابلات منظمة وشبه منظمة مع المعنيين التاليين: المدراء والمعلمين في المدارس الدينية والمدارس التقليدية؛ وقادة ومسؤولين حكوميين محليين؛ وخريجين سابقين من المدارس الدينية ومانحين معتبرين من المجتمع؛ ومسؤولين حكوميين كبار في وزارات الداخلية والشؤون المحلية والتعليمية والدينية على المستوى الفيدرالي والإقليمي؛ وأعضاء في مجلس التعليم في المدارس الدينية الباكستانية (تأسس خلال سنوات حكم الرئيس پرويز مشرف) ومسؤولي تطبيق القانون الذين يحتفظون بسجلات الشكاوى عن العنف الطائفي من المدارس الدينية. وتم القيام بترتيبات خاصة للمقابلات مع متحدثين مجهولين الهوية من إدارة التحقيق الجنائي وخطية إدارة الأزمات (الإدارات المسؤولة عن العمليات المضادة للإرهاب) لتحديد الروابط المباشرة بين خريجي المدارس الدينية والنشاط الإرهابي/الإجرامي.

النتائج

من الواضح أن المدارس الدينية تشكل معاهد اجتماعية مهمة في العالم الإسلامي وغالباً ما توصف من قبل مؤيديها على أنها أكبر شبكة للمنظمات غير الحكومية في العالم الإسلامي. لكن الغرض النبيل للتعليم والتنوير والذي كان القصد الأساسي من تأسيس المدارس الدينية، قد تغير جراء عناصر طائفية مختلفة

داخل باكستان، فهناك إشراف قانوني تنظيمي محدود على المدارس الدينية. وفي محاولة تهدف إلى التحقق من تسجيل المدارس الدينية، أجرى فريق الدراسة المخصص للتحليل العلمي الذي تستند إليه هذه المذكرة استبياناً موسسياً لكل مدرسة دينية في منطقة تعليمية واحدة في ريف البنجاب، وهي أمحدبور، فوجدوا أن فقط 39 من أصل 363 مدرسة دينية تم مسحها كانت مسجلة لدى الحكومة. ويعد التسجيل ضرورياً كوسيلة أساسية لتقييم المسؤولية ولمتابعة أداء هذه المؤسسات والاحتياجات التي يجب ضبطها للمحافظة على جودة التدريس وعلامات التلاميذ في الاختبارات الوطنية. وفي نفس منطقة الدراسة، كان هناك 465 مدرسة حكومية منها 69 (أي 13 بالمائة تقريباً) تم إغلاقها بسبب عدم توفر معلمين أو تغييبهم. وتعاني معظم المناطق الريفية من مشكلة تغييب المعلمين وذلك بسبب قلة الرقابة والتنفيذ لدى السلطات المدرسية ما يؤدي إلى تعليم دون المستوى لدى المدارس الحكومية واعتماد أكبر على المدارس الدينية. كما وجدت هذه الدراسة أدلة على الرابط بين عدد كبير من المدارس الدينية والعنف الطائفي، بالذات في ريف البنجاب. ووجدت روابط مع الإرهاب الدولي في بضع مدارس دينية ذات توجهات سياسية، لكن هذه المشكلة ليست متصلة بقدر تأصل الطائفية التي ترعاها المدارس الدينية. ويظهر التحليل لبيانات الاعتقال لدى الشرطة في الهجمات الطائفية بين الشيعة والسنة بما لا يدع مجالاً للشك أن النشاط الطائفي في المناطق ذات الكثافة الشديدة للمدارس الدينية حسب تعداد السكان كان أكبر، بما في ذلك حوادث الشغب العنيفة. وقد ازداد عدد المدارس الدينية على مدى عشر سنوات بنسبة 30% وفي بعض المناطق، تنافس المدارس الدينية الحكومة ومدارس القطاع الخاص في مجال قيد التلاميذ. والعديد من المدارس الدينية هي مدارس داخلية يقيم فيها التلاميذ وتعنى بالتلاميذ الفقراء نسبياً في هذه المناطق. و لكن، في المدارس الدينية الحضرية، فإن هذا النمط غير متبع دوماً حيث قد ترسل العائلات الميسورة أبناءها إلى المدارس الدينية لأغراض الانضباط ولأسباب دينية.

إن عدد المدارس الدينية على ازدياد في كل من المناطق الريفية والحضرية. وللأسف فإن معظم المراقبين الحضريين في باكستان يلقون باللانتم على "العناصر الأجنبية" في أي نشاط طائفي، من دون إجراء تحليل معمق للمسببات. وفي حين أن إيران قد مولت المدارس الدينية الشيعية والسعودية مولت المدارس الدينية السلفية والديوبندية، فإنه لا يوجد رابط خارجي آخر يمكن تحديده بخصوص العنف الملاحظ في الاحتفالات الدينية وغيرها من المناسبات⁷. تشكل الطائفية تحدياً داخلياً خطيراً ولموسماً لباكستان. وتجد في هذه الدراسة أن المدارس الدينية تسهم في إزكاء هذا التحدي. على مستوى معين تعتبر هذه المشكلة تحدياً داخلياً للدولة الإسلامية مثل باكستان أو العراق وليست عاملاً مساهماً مباشراً في الإرهاب العالمي. لكننا نعيش في عالم من الترابط المتزايد بين السياسات المحلية والشبكات الدولية التي يدفعها الاستياء على عدة مستويات. ومن هنا فإن تجنب الصدام المعرفي بين الطوائف وكذلك بين الحضارات يتطلب الاعتراف بالروابط بين هذه المجالات السياسية. إن نظرة خريج المدارس الدينية للعالم غالباً ما تكون إقصائية وهناك حاجة كبيرة إلى غرس التقاليد الإسلامية التعددية في هذه المعاهد¹.

تكشف المراجعة للنشرات الإخبارية وغيرها من الأدبيات الصادرة عن المدارس الدينية عن ميل قوي لتصوير المسلمين على أنهم ضحايا، و غالباً ما تأتي هذه المعلومات الخاطئة من مصادر مضللة و متحيزة. لذلك فهناك حاجة لإقامة حملات مضادة للمعلومات المغلوطة على جميع مستويات المجتمع من خلال الشفافية من جانب الحكومات الغربية والمانحين. فموضوع الضحايا المدنيين في الصراع الأفغاني، مثلاً، يُستخدم كإستراتيجية تجنيد سهلة من قبل العديد من المتشددين حيث كان هناك تلكؤ من جانب قوات الناتو لتقديم تقييمات واضحة وشفافة لـ"الأضرار الجانبية". وعلى ذات النحو، فإن استعمال أموال المانحين لمشاريع تنموية عديدة بحاجة إلى صياغة واضحة يفهمها السكان المحليون لكي لا يكون هناك أساس لأي معلومات مغلوطة تقيد باستعمال الأموال لتغذية الصراعات.

يجب عدم الاستخفاف بقوة نظريات المؤامرات في سياق التعليم، وبتأثير الآراء المضللة والعلم الزائف. لكن تقبل التلاميذ لمثل هذه الأدبيات التأميرية يعود بشكل كبير إلى استمرار العديد من الصراعات المنطقية والسياسية في العالم الإسلامي دون حل. ولتسهيل هذا الجهد، سيتوجب على الحكومات الغربية أن تولي انتباهاً أكبر إلى الصراعات السياسية الإقليمية في مثل هذه المناطق. وتحديدًا يجب معالجة الصراعات التي لها رابط تاريخي واضح بالحقبة الاستعمارية بطرق مشابهة للطريقة التي استخدمتها البرتغال في حلها للصراع المنطقي في تيمور الشرقية. ويأتي الحل من خلال تقديم أدبيات تاريخية بديلة وإحياء جهود السياسات الخارجية لحل النزاعات في كشمير، والشيشان والشرق الأوسط وأفريقيا والذي باستطاعته

إن نظرة خريج المدارس الدينية للعالم غالباً ما تكون إقصائية وهناك حاجة كبيرة إلى غرس التقاليد الإسلامية التعددية في هذه المعاهد.

توصيات

دل تصريح الرئيس أوباما حول الإستراتيجية الجديدة في أفغانستان وباكستان في 27 مارس/آذار 2009، على أهمية التعليم في التقليل من تهديد الإرهاب في المنطقة. وقد كانت المدارس، ومن ثم الطرق والمستشفيات، على رأس قائمة الأمثلة التنموية التي يمكن للولايات المتحدة تقديمها⁹. لكن في الوقت الراهن لا يتضح كيف ستقوم الولايات المتحدة بالاستثمار في التعليم وإصلاحه بطريقة تختلف عن المحاولات السابقة إبان إدارة بوش. ووفقاً للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، فقد بلغ إجمالي الأموال المنفقة على البرامج التعليمية لدى الوكالة، ما بين 2002 و2007، أكثر من 255 مليون دولار بهدف "إصلاح وإحياء كافة مستويات النظام التعليمي في باكستان"، و"حالياً فإن هذه البرامج "تفيد أكثر من 600.000 طفل و60.000 معلم". وقد بلغت مخصصات برنامج التعليم في باكستان حتى العام 2012 حوالي 90 مليون دولار أمريكي سيتم تنفيذها من قبل شريك للوكالة الأميركية (USAID)، وهو المعهد الأميركي للبحوث، شاملاً حوالي 10.000 مدرسة¹⁰.

لكن يسود انطباع عام بأن أيًا من هذه الاستثمارات يمكنها أن تستهدف 15.000 مدرسة دينية بصورة مباشرة بسبب قيود الحكومة الأميركية على تمويل المعاهد الدينية. لكن ومع ذلك فقد يتم تقديم الدعم غير المباشر من خلال برامج بناء القدرة للمعلمين في جميع القطاعات، بما فيها المدارس الدينية. حقاً إن الوكالة الأميركية دعمت في السابق مثل هذه البرامج للمدارس الدينية في شرق أفريقيا، وقد لقيت نجاحاً جيداً¹¹.

هناك مخاوف لدى بعض المحللين في ما يتعلق بالفائدة الإستراتيجية من مثل هذا النهج في باكستان. وقد نصحت "مؤسسة هيريتاج" The Heritage Foundation على إدارة الرئيس بوش بـ "الامتناع عن التدخل في جهود إصلاح المدارس الدينية بمفهومها الأوسع في باكستان وقبول أن العديد من المدارس الدينية التقليدية تقدم خدمة مفيدة في تعليم المثقفين المسلمين وتقديم السكن والطعام لشباب باكستان الفقير¹²". كما إن هناك رأي محتمل بأن المساعدات الأميركية سوف تغذي نظريات المؤامرة التي تخص "الاستعمار الجديد". وعلى الرغم من انتشار مثل هذه الأدبيات في باكستان، إلا أن غياب أي تدخل إيجابي كما حصل بعد الحرب الأفغانية الروسية قد عزز من الادعاءات السلبية التي تتهم الولايات المتحدة بالتخلي عن البلاد. كشفت مقابلات خلال العمل الميداني لهذه الدراسة عن أن المساعدات التي تأتي عبر قنوات مناسبة، والتي لا تكون تدخلية ولا انقسامية، بل شمولية ومرتكزة على تحسين المعيشة وتخفيف الصراعات من خلال المنظمات المحلية، سوف تُشرك معظم المدارس الدينية بصورة إيجابية و تهمش علماء الدين الراديكاليين.

هناك عدد من الخيارات السياسية للتعامل مع مسألة المدارس الدينية داخل الحكومة الباكستانية، لكنها ستحتاج قيادة واضحة واستعداداً للخوض ببعض المخاطر السياسية. وفيما يتعلق بإستراتيجية إصلاح المدار الدينية من قبل الحكومة الباكستانية، فإن المتطلب الأساسي هو وجود آلية تنظيمية رسمية تضمن فعالية جه المعاهد التعليمية و تضمن ضبط الجودة سواء كانت مدارس خاصة علمانية أو مدارس دينية. ومن شأن التنظيم أن يراعي أمور التسجيل، وأن يخلق قوانين تفرض على المؤسسات التعليمية الالتزام بمبادئ الحوكمة والمسؤولية المالية والمسؤولية تجاه المجتمع.

كما ويجب أن توفر جهود الإصلاح من بين أمور كثيرة العناصر الست التالية – تتعلق النقاط الثلاث الأولى بالإصلاح السياسي من قبل الحكومة الباكستانية في حين تتعلق النقاط الثلاث الأخيرة بالمجالات التي يمكن للمساعدات الدولية أن يكون لها أثر مباشر.

- تسجيل المدارس الدينية وكذلك المدارس الخاصة لأغراض ضبط الجودة هو أمر ضروري. لكن لإضفاء المزيد من المصداقية على هذا الجهد، فإن أفضل طريقة لإدارة هذه العملية هو على المستوى الإقليمي وليس على المستوى الفيدرالي مع إجراء تدقيقات منتظمة من قبل مجلس تعليم مستقل وطني يكون لديه الموارد اللازمة من مانحين متعددين لإجراء مثل هذه التدقيقات لجميع المدارس (العامة والخاصة).
- دمج ممثلين عن المجلس المحلي في لجنة الإدارة أو مجلس مديري وفاق المدارس الدينية ضروري لضمان انخراط المواطنين المحليين في العمل في المدارس الدينية. ويجب تعزيز هذا

قبل سلطات تسجيل المدارس الدينية لمنعها من الانجراف وراء أجنادات إيديولوجية مخالفة للمجتمعات المحلية التي تعمل فيها المدارس.

- يجب إصلاح مناهج المدارس الدينية للتركيز على التقاليد التعددية في الإسلام، خصوصاً في التعامل مع الاختلافات في الرأي بين مذاهب الدين. ويمكن تطوير نماذج تدريسية متخصصة حول حل النزاعات أو التنوع في الرأي في هذا الصدد. كما يجب أن يكون هناك خيار واضح لدى التلاميذ للقيام بدراسات تقدم لهم فرصة القبول أو الالتحاق في معاهد تعليم عليا أو برامج تدريبية مهنية.
- يجب تشجيع عملية إلحاق خريجي المدارس الدينية بالمهن والوظائف من خلال برامج التدريب التي تمكن خريجي المدارس الدينية من أن يشقوا طريقهم في تدريس أفكارهم الدينية مع الإسهام كأفراد فاعلين في المجتمع في نفس الوقت¹³. وقد تكون هذه التدريبات، على سبيل المثال، في قطاع الخدمات الصحية وإدارة الإغاثة من الكوارث. ويمكن أن يتم دعم هذه البرامج من قبل مانحين دوليين بحيث تكون مستقلة عن المدارس الدينية نفسها، لكنها شاملة لمجتمع الأعمال المحلي فيها.
- يمكن تيسير تبادل الممارسات الممكنة والأفكار بين المدارس العادية والمدارس الدينية داخل باكستان وفي الخارج من قبل المعاهد الأميركية والأجنبية¹⁴. ويجب النظر في دور المدارس الإسلامية في أجزاء أخرى من العالم الإسلامي التي استطاعت أن تقدم منهج أكثر دمجاً وحرية. كما يمكن الإفادة بشكل خاص من تجارب بعض المدارس الدينية الإندونيسية التي قامت مؤخراً بإصلاحات على مناهجها¹⁵.
- ينبغي القيام بجهود للرد على أية معلومات مغلوبة تشيع في المدارس الدينية من خلال نشراتها الإخبارية ومواقعها الإلكترونية بشأن التدخلات الأجنبية العديدة في العالم الإسلامي. ففي داخل الولايات المتحدة، يجب على مكتب الدبلوماسية العامة النظر في مراجعة أدبيات المدارس الدينية بالذات والرد مباشرة على مؤسساتها لتوضيح أية مفاهيم مغلوبة أو معلومات خاطئة عن سياسة التدخلات الخارجية.

إن للمدارس الدينية تاريخ نبيل يمكن استخدامه في دعم قضية العلم والتعلم في الإسلام في العصور الوسطى، لكن هذا التراث أصبح من النسيان بصورة كبيرة في باكستان لأن المؤسسة الدينية غير المتقنة نسبياً قد استولت على إدارات معظم المدارس الدينية. لكن الراديكالية الحالية في المدارس الدينية في باكستان ينبغي ألا تؤدي بنا إلى الاستسلام لليأس. وفي أجزاء أخرى من العالم الإسلامي، خدمت المدارس الدينية هدفاً تعليمياً مناسباً. فمثلاً في غرب البنغال في الهند، وجد استبيان للمدارس الإسلامية أجري في يناير/كانون الثاني 2009 أنه بسبب الجودة العالية للتعليم في المدارس الدينية، حتى غير المسلمين يُسجلون فيها بفعالية. وهذا يشابه بصورة مذهلة تسجيل الكثير من العائلات المسلمة في باكستان أطفالهم في مدارس مسيحية بسبب جودتها العالية في التدريس والانضباط. وقد بلغ تسجيل الهندوس أطفالهم في العديد من المدارس الدينية في البنغال، مثلاً، 64% لأن العديد من هذه المعاهد تقدم برامج تدريبية مهنية¹⁶. وهذه الأمثلة يمكن محاكاتها في المدارس الدينية الباكستانية كذلك. يجب ألا نتخلى عن المدارس الدينية بل يجب أن نساعدنا في العودة إلى أيام ذروة التعلم التعددي.

كذلك، يجب تحسين مناهج المدارس الحكومية وإمكاناتها وضبط الجودة في هذه المؤسسات في المناطق الريفية. يجب أن يظل التعليم الإسلامي جزءاً من المنهج في المدارس الحكومية بشرط أن يكون ضمن سياق الدراسات الدينية العالمية. سوف يوفر ذلك حوافز أكبر للآباء للنظر في إدخال أطفالهم في المدارس النظامية مع عدم الشعور بأن الوعي الديني محل تنازل. ومن أجل هذه الغاية، قد يتوجب على حكومات الدول ذات الأغلبية المسلمة أخذ موقف صلب من علماء الدين الأكثر راديكالية والذين يعارضون أية منهجيات تصالحية أو وحدوية. لكن مثل هذه العناصر الراديكالية لا تزال تستحق معاملة منصفة تجنباً لتغذية شعورها بأنها الضحية. وسوف يتهمس الراديكاليون مع تنامي زخم التعددية في التعلم الإسلامي. هناك بعض التحركات الإيجابية من علماء المسلمين في باكستان ظهرت مع رفض علماء دين كل من الجماعة التبليغية الديوبندية وحركة الطريق السني البارلي علانية لمقاربة حركة الطالبان للإسلام في تصريحات أخيرة لها. والآن أصبحت المدارس الدينية مثل الجمعية الأشرفية المحترمة في لاهور مستعدة للبدء في تدريس وحدات خاصة تشدد على أهمية اللاعنفا واحترام تقاليد أتباع الديانات الأخرى¹⁷.

وبمعزل عن هذه الإجراءات الممكنة، يجب كذلك أن يمتلك المجتمع الدولي رؤية أكثر إنسانية تجاه أطفال المدارس الدينية وسد احتياجاتهم أسوة بغيرهم من الأطفال. وعلى حد قول الجنرال المتقاعد طلعت مسعود،

ويجب النظر في دور المدارس الإسلامية في أجزاء أخرى من العالم الإسلامي التي استطاعت أن تقدم منهج أكثر دمجاً وحرية.

وهو مراقب معروف للسياسة الخارجية الباكستانية وناشط شهير في مجال السلام، فإن: "الناس في المدارس الدينية لا هم شياطين ولا أبطال... هم يعانون من انعدام الثقة بالنفس، والألم، ولديهم آمال وإحباطات... إنهم بشر مثلنا"¹⁸.

إن تحدي منع ارتباط المعاهد الإسلامية بمصالح أجنبية تتوخى تغذية الصراع السياسي، مع الحفاظ على استقلالية هذه المعاهد وخدماتها الاجتماعية يشكل نقطة التقاء حرجة في باكستان وفي العالم الإسلامي برمته. هناك حاجة إلى إستراتيجية متعددة الأوجه للتعامل مع هذا التحدي- إستراتيجية تتقبل الآراء التجريبية التي تقدمها البحوث وتخلو من الأدبيات الفضائحية أو المفرطة في التفاؤل تجاه المشكلة.

إن تحدي منع ارتباط المعاهد الإسلامية بمصالح أجنبية تتوخى تغذية الصراع السياسي، مع الحفاظ على استقلالية هذه المعاهد وخدماتها الاجتماعية يشكل نقطة التقاء حرجة في باكستان وفي العالم الإسلامي.

¹ حديث في صحيح البخاري، كتاب الرقاق (كتاب 76، فصل 18، حديث رقم 470).

² كلمة "مدرسة" في اللغة العربية تعني أية نوع من المدارس. لكن لأغراض هذا التقرير نستخدم المعنى الضمني الغربي الأوسع للكلمة والذي يعني مدارس دينية إسلامية محددة.

³ بيتر بيرغن وسواتي باندي، "أسطورة المدارس الدينية"، نيويورك تايمز، 14 يونيو/حزيران 2005؛ راجع نسخة أطول من هذه المقال للمؤلفين بعنوان "كبش فداء المدارس الدينية"، في الويسترن كوارتيرلي، ربيع العام 2006.

⁴ طاهر أندرابي وآخرون "خرافة المدارس الدينية"، فورين بوليسي، يونيو/حزيران 2009، متوفرة على الموقع الإلكتروني http://www.foreignpolicy.com/story/cms.php?story_id=4958.

⁵ غاري ر. بنت: "الإسلام في العصر الرقمي: الجهاد الإلكتروني وفتاوى الإنترنت و البيئات الإسلامية السيبرانية" (لندن: مطبعة بلوتو (2003).

⁵ نُشرت الدراسة الكاملة في كتاب: سليم ح. علي، الإسلام والتعليم: الصراع والتناغم في المدارس الدينية الباكستانية (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2009).

⁶ الديوبندية تشير إلى طائفة فرعية سنية في جنوب آسيا نشأت في دار العلوم الديوبندية، وهي مدرسة دينية معروفة في الهند خلال القرن الثامن عشر. والحركة السلفية (الذين يشير أتباعها إلى أنفسهم أنهم أهل الحديث) في عصرنا هذا هم أتباع المجدد السعودي محمد بن عبد الوهاب الذي أراد العودة إلى التفسيرات التقليدية والسلفية للإسلام. والديوبنديون والسلفيون يتشاركون في حماسهم النقي ضد الصوفية وغيرها من الطوائف الإسلامية المتعددة في العالم.

⁷ من المهم في هذا المجال تعليم التلاميذ مهارات التفكير النقدي وكيفية الردّ على الاختلافات دون عنف. هناك مناهج إسلامية تجاه قضية اللاعنفت تستحق المزيد من الانتباه. لمراجعة مثل هذه المصادر راجع محمد أبو نمر، اللاعنف وبناء السلام في الإسلام: النظرية والتطبيق (هالاهاسي: مطبعة جامعة فلوريدا، 2004).

⁸ خطاب الرئيس أوباما في 27 مارس/آذار 2009. وقد قال بالتحديد "إنني أدعو الكونجرس إلى تمرير مذكرة من الحزبين برعاية مشتركة من جون كيري وريبنشارد لوغار تخول بموجبها دفع مبلغ 1.5 مليار دولار كدعم مباشر إلى الشعب الباكستاني كل عام على مدار الأعوام الخمس المقبل—موارد ستبني المدارس، والطرق، والمستشفيات وتقوي الديمقراطية الباكستانية."

⁹ الموقع الإلكتروني للوكالة الأميركية للإنماء الدولي (USAID)، بتاريخ 30 مارس/آذار 2009: <http://www.usaid.gov/pk/education/index.htm>.

¹¹ راجع كمثل، دعم الوكالة الأميركية (USAID) لبرنامج تنمية الطفولة المبكرة في المدارس الدينية في كينيا متوفر على الإنترنت <http://www.usaid.gov/ke/ke.progdevan/programs.html>.

¹² ليزا كيرتس، "المساعدات الأميركية لباكستان: مواجهة التطرف من خلال الإصلاح التعليمي"، 8 يونيو/حزيران 2007، متوفرة على الموقع الإلكتروني <http://www.heritage.org/research/asiaandthepacific/hl1029.cfm>.

¹³ بعض المدارس الدينية تبادر في مثل هذه الجهود بنفسها. فمثلاً، توفر مدرسة بير كرم شاه بالقرب من سارغودا (شمال البنجاب) تسهيلات للتلاميذ لمتابعة دراساتهم الجامعية بعد التخرج.

¹⁴ لعبت المنظمات غير الحكومية الأميركية مثل المركز الدولي للدين والدبلوماسية دوراً إيجابياً في هذا الصدد بتدريب معلمي المدارس الدينية لتشجيع أساليب التدريس التي تشمل التعددية. التفاصيل موجودة على الموقع الإلكتروني <http://www.icrd.org>. كما إن معهد السلام الأميركي منخرط حالياً في جهد مشابه من خلال مبادرة الدين وصنع السلام لديه. تتوفر المعلومات عن هذه المبادرة على الموقع الإلكتروني <http://www.usip.org/religionpeace/index.html>.

¹⁵ للحصول على تحليل منصف للإسلام السياسي في إندونيسيا، راجع كتاب خريج المدرسة الدينية باختيار إقندي الإسلام والدولة في إندونيسيا (كولومبس: مطبعة جامعة أوهايو الحكومية، 2004). وللحصول على مثال على جهد إصلاحي في المدارس الدينية في إندونيسيا راجع سليم علي وهارس هدايت "إحياء السياسة الإسلامية" بوليسي إنوفيشونز، أغسطس/أب 2008، متوفر على الموقع الإلكتروني <http://www.policyinnovations.org/ideas/innovations/data/000068>.

¹⁶ الشبكة الوطنية الهندية للتعليم، 20 يناير/كانون الثاني 2009، متوفرة على الموقع الإلكتروني http://indiaedunews.net/West_Bengal/More_Hindus_than_Muslims_in_some_West_Bengal_madrassas_72.
>27<

¹⁷ مقابلة أجراها المؤلف مع مولانا فضل الرحمن، نائب أمير الجمعية الأشرفية، لاهور، باكستان 20 مايو/أيار 2009

¹⁸ إعجاز أحمد، "المدارس الدينية: عالم مصطنع"، على موقع آسيا تايمز الإلكتروني، يناير/كانون الثاني 2003، متوفرة على الموقع الإلكتروني http://www.atimes.com/South_Asia/EA14Df01.html.